تأثير ظاهرة الفساد المؤسساتي على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

المالكي ناجي ساري[1] *

[1] مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة (العراق).

The impact of the phenomenon of institutional corruption on foreign direct investment in Iraq

Al-Maliki Naji Sari[1*،]

[1] Center for Basra and Arabian Gulf Studies-University of Basra (Iraq)

تاريخ الاستلام: 2024/07/19؛ تاريخ القبول: 2024/07/25؛ تاريخ النشر: 2024/08/10

ملخص: تؤثر ظاهرة الفساد المؤسساتي المنتشرة في بعض المؤسسات الاقتصادية , وخاصة في العراق على جذب الاستثمارات الاجنبية , اذ يعد انتهاك للسلوك والقواعد الاجتماعي والوظيفية العامة . حيث يؤثر في عدم جذب رؤوس الاموال في المشاريع الاقتصادية , واهدار للمال العام , وهذا مايؤدي الى اختلال في القطاعات الاقتصادية . ومن الممكن تنويع الاقتصاد العراقي من خلال معالجة الفساد والحد من هذه الظاهرة السلبية التي تأتي نتيجة الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني , والاجتماعي , من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية الاستثمار في مختلف المشاريع الاقتصادية النفطية منها وغير النفطية.

الكلمات المفتاح : الفساد المؤسساتي , الاستثمار الاجنبي , تنويع الاقتصاد , المؤسسات الاقتصادية .

Abstract: The phenomenon of institutional corruption, which is widespread in some Economic institutions, especially in Iraq, affects the attraction of foreign Investments, as it is considered a violation of public social and functional behavior and rules. It affects the lack of attraction of capital in economic projects, and the Waste of public money, which leads to an imbalance in the economic sectors. It is Possible to diversify the Iraqi economy by addressing corruption and reducing this Negative phenomenon that comes as a result of wars and political, economic, Security, and social instability, by attracting more foreign investments in various Economic projects, both oil and non-oil.

Keywords: Institutional corruption, foreign investment, Diversify the economy, Economic institutions.

* **المؤلف المرسل: المالكي ناجي ساري** **الإيميل: authorC@mail.com** .

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد المؤسساتي العائق الذي يمنع جذب الاستثمار الاجنبي. اذ ان الفساد يؤدي الى تبذير الاموال على المشاريع الاستثمارية الوهمية وغير الانتاجية التي لاتخدم الفرد والمجتمع ،والإسراف غير المحسوب من دون حسيب أو رقيب . فإن تجاوز القوانين والأنظمة،وتهريب الاموال إلى الخارج ،والعقود الاستثمارية الوهمية والمحسوبية ،تعد مشكلة متأصلة ومتعاقبة في العراق نتيجة الفساد المنتشر في المؤسسات الحكومية ،والتي تؤثر سلباً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق ،والمتوارثة عبر الانظمة التي حكمت العراق .كذلك يؤثر في غسيل الاموال وتهريبها الى خارج الدولة . وان الفساد المؤسساتي يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر،وهذه الظاهرة لها أهمية كبيرة في فشل المسار التنموي من خلال عدم الاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية وجعلها تصب في خدمة التنمية نتيجة هذا الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة. اما هدف الدراسة فلابد من التعرف على دراسة وتحليل الفساد الاقتصادي والمالي بيان آثاره في الاقتصاد العراقي ،ومدى أسهام عملية القضاء على ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي في تنمية الاقتصاد ، وقد استند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها إن هناك تأثير للفساد المؤسساتي على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ،وهي ظاهرة متأصلة في الدولة العراقية من الماضي القريب ،وزادت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق ،الذي أدى إلى تخلف الاقتصاد العراقي.

ومن أجل معالجة اللموضوع فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ،حيث تم الاستعانة بالعديد من المراجع من كتب ومقالات ورسائل علمية وتقارير رسمية لها علاقة بموضوع تأثير ظاهرة الفساد المؤسساتي على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق،وذلك من خلال ضبط الاطار المفاهيمي للفساد المؤسساتي والاستثمار الاجنبي المباشر ،اما المنهج التحليلي فقد تم الاستعانه بالعديد من الدراسات والتقارير الرسمية التي اعدتها بعض المؤسسات الرسمية المختصة من اجل الوقوف على العقبات التي تمنع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق والحلول المقترحة .

1.التحليل الاقتصادي للفساد والاستثمار الاجنبي (مفهومه،وأسبابه): لقد بدات تتباين الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق في احجامها واشكالها المختلفة،اذ ان احدى هذه الظواهر التي تؤثر على الاقتصاد والمجتمع بعد الارهاب ظاهرة الفساد المؤسساتي بأنواعه المختلفة (القضائية منها والادارية والمالية والسياسية) . وستركز هذه الدراسة على الفساد المؤسساتي من قبل مختلف المؤلفين والكتاب ،وماتفرزه هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية واضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وفي الوقت الذي تسعى بعض الدول النامية الى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة ومن خلال التكنولوجيا المتطورة التي تشهدها الساحة العالمية،وعن طريق الاندماج مع الاقتصادات العالمية المتطورة ،وكذلك تحرير الاسواق للتبادل السلعي . ولهذا نلاحظ ان ظاهرة الفساد المؤسساتي يحتل المكانة المميزة في اثاره وانعكاساته السلبية على الاقتصادات ومن خلال المؤشرات التي يمكن ان نقيس درجة الفساد في كل دولة من دول العالم وخاصة التي في عصرنا لما له من آثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً،ويتجلى الاهتمام بمؤشرات الفساد من خلال الاهتمام الدولي المتزايد (**مهدي ،2010 ،1-2**) .

1.1.المفاهيم للفساد: – لقد تزايد الاهتمام بالبحوث التي تخص الفساد باشكاله المختلفة لاسيما من قبل خبراء الاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون. وقد تركزت اغلب البحوث من قبل الاقتصاديين على العلاقة بين نوعية المؤسسات الحكومية من جهة ،والاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة اخرى ،حيث ان احد اسباب الفساد المؤسساتي هو ضعف المؤسسات الحكومية العامة ،والذي يؤدي إلى انخفاض جذب مختلف الاستثمارات ،وخاصة الاجنبية وهذا مايؤدي الى بالتالي تأخير سير عجلة التنمية الاقتصادية . لذلك يرى علماء

الاجتماع ان الفساد المؤسساتي له علاقة بالحياة الاجتماعية من خلال انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة . وعليه فان الفساد يعرف على انه الإخلال بشرف الوظيفة العامة ومهنتها ،وبالمعتقدات وبالقيم التي يؤديها الشخص المكلف . والفساد هو استغلال والاساءة والاستخدام للوظيفة العامة من اجل المصالح الشخصية ،عندما يقوم الموظف المكلف بالخدمة العامة بطلب الى بعض المبالغ مقابل تقديم خدمة يفترض أن يقدمها مجاناً بحكم اخذ الاجر من من قبل المؤسسة الرسمية التي يعمل بها كونه مؤتمنا في الاصل القيام بهذه الخدمة (**عباس ،وعباس ،2008 ،2-3**) .

وعليه فان الموظف في الذي يعمل في المؤسسات الحكومية يحصل على الرشوة بدافع المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة،كذلك الاختلاس الذي يحصل فهو يعتبر سرقة المال العام ،حيث يتم الاختلاس لهذه الاموال عن طريق خلق قانون يحق له التصرف بهذه الاموال ،ولكن الحقيقة تعكس غير ذلك من خلال عدم وجود حق قانوني يصرح به للتصرف بالاموال العامة دون وجود الرقابة الرسمية على هذه الاموال(**Amundsen 2،,2000**) .

وعلى اي حال فان نموذج الفساد بصورة عامة يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية فمن الواضح على الفور أن مدى الفساد في هذا النموذج يتوقف على بعض الحالات منها (، **Teorell 3،2007**).

-العدالة في تطبيق القانون والغرامة المالية على مرتكبي جريمة الفساد .

– مراقبة الموظفين الذين يعملون في المؤسسات التي تقدم الخدمات اليومية للافراد باقل فترة ممكنة .

-معالجة الفساد الذي ينتج من البيروقراطية ،والقضاء على الرشوة .

لقد تعددت تعاريف الفساد فقد عرف المجلس الاوربي الفساد ية التي تعمل في القطاع الخاص من اجل الحصول على منافع شخصية غير مستحقة سواء للموظفين الاخرين او لانفسهم ،والذين يملكون القرار الحكومي الاقتصادي او السياسي من اجل معالجة مشكلة من المشاكل التي تعيق العمل الاستثماري او انجاز معاملات اصولية رسمية . وعليه فإن الفساد وهو الشيء غير الصالح ،والذي هو عكس الشيء الصالح ،إذ ان الفساد كلمة متنوعة تشمل الفساد الاخلاقي والسياسي والاجتماعي والاداري والمالي ، وغيرها من الكلمات. ونظراً لهذه الكلمة للفساد المطلقة،فقد تعددت وتنوعت المفاهيم للفساد بحسب ايديولوجيات المفكرين . اما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد باشكاله المختلفة على انه استعمال السلطة العامة بالشكل السيء من اجل تحقيق المكاسب الخاصة (**سلمان ،2015 ،5-6**) .

ويعرف الفساد كذلك على انه الخطأ الذي يدمر النزاهة الذي يستخدم بموجبها الوسائل غير القانونية في أداء الواجبات العامة من اجل المصلحة الخاصة وعلى حساب بعض الافراد في المجتمع عن طريق المحابات والواسطة والرشوة والبيروقراطية (**Lanyi and Azfar،2005,5**) .

2.1. اسباب الفساد المؤسساتي :- هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى الفساد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،والقانوني ومنها مايلي(مهدي ،مصدر سابق ،7-9) :

-- انتشار الفقر والجهل ونقص في معرفة الحقوق الفردية، وكذلك انتشار القيم التقليدية والروابط الاجتماعية التي تقوم على روابط القرابة والنسب .

-- السلوك الوظيفي في قطاعات العمل العام والخاص،وهذا مايفتح المجال في ممارسة الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية . نتيجة غياب الاجراءات وقواعد العمل .

-- الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما ان ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يعد سببا مشجعا على الفساد ،نتيجة عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية في النظام السياسي .

-- عدم استقلالية وضعف اجهزة الرقابة في الدولة ،وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المجتمع .

-- الانتقالية والفترات التي تشهد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي يساعد على ذلك عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين الذين يستغلون ضعف الجهاز الرقابي والتي تزداد فيها الفرص السانحة لممارسة الفساد في هذه التحولات .

-- الدور الرقابي على اعمال الوزارات والمؤسسات العامة ،والذي يغيب فيه حرية الإعلام وعدم السماح لهم بالوصول إلى السجلات العامة والمعلومات التي تخص عمل المؤسسات الحكومية والهيأة الرسمية .

– الاسباب الهيكلية :وتعزى هذه الاسباب إلى وجود الهياكل القديمة في الاجهزة الإدارية والتي لم تتغير من فترات طويلة على الرغم من التغير والتطور الكبير في طموحات وقيم الافراد والمجتمعات ، وهذا له تأثيره الكبير في اتجاه العاملين والموظفين في القطاع العام والخاص الى طرق والمسالك التي تعمل تحت طاولة الفساد الإداري نتيجة تجاوز المحدوديات للهياكل القديمة والتي ينشأ عنها العديد من المشاكل التي تتعلق بالتضخم في الاجهزة الإدارية المركزية وهذا يتعلق بالاعداد الكبيرة الموجودة في العراق وبعض الدول النامية مما يخلق من بطالة مقنعة ،كذلك عرقلة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية،نتيجة تخبط السياسات التي تخط لها النظم الحاكمة بسبب استشراء الفساد الاداري والسياسي ،مما يؤدي الى عدم تنفيذ السياسات والخطط التي تساهم في الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية (**كرو ،وعبود ،2017، 203**) .

-الاسباب الاجتماعية :حيث ان هناك اختلال في توزيع الثروات الوطنية على السكان ،اذ ان ضعف المواطنة ،والشعور بالغبن يلجأ بعض العاملين في القطاع العام الى الوسائل غير القانونية من اجل الارتشاء والتربح ،واختلاس الاموال العامة ،وقد تكون محاولات فردية او محاولات منتظمة من مجموعة من العاملين في القطاع الخاص او العام . حيث ان هناك معلومات من السجلات الحكومية بالعراق في

عام 2019 تكشف عن عدد من الموظفين يستلمون العديد من الرواتب وكما يلي : هناك (152) موظفا يستلمون ستة رواتب ،و(463) موظفا يستلمون خمسة رواتب ،و(972) موظفا يستلمون اربعة رواتب ،و(64018) موظفا يستلمون ثلاثة رواتب ،وكذلك هناك اكثر من (300) الف موظف يستلمون راتبين . ان هذه المخالفات القانونية والاخلاقية تنبع من ان هناك ضعف في الضوابط الاخلاقية والقانونية والبناء القيمي ،وعدم الاهتمام بالمال العام ولاتوجد روح المواطنية عند الاغلب من هذه الفئة المخالفة للضوابط ،كذلك عدم تدقيق السجلات من قبل المسؤولين الحكوميين . لذلك غلبت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة (**الزيادي ،26, 2023**) .

وعليه فان الفساد في المؤسسات الدولة يظهر عندما تكون هناك مجموعة من الموظفين الذين يستغلون منصبهم العام في خدمة الافراد في المجتمع الى المصلحة الخاصة غير المشروعة في النظام الوظيفي ومن خلال ذلك فان للفساد العديد من الاشكال والصور وحسب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد التي اشارت الى مايلي(**عبود ،2010 ،121 –122**)

– الابتزاز والتزوير : ان بعض العاملين في القطاع العام يستغلون وظيفتهم من خلال التبريرات الادارية او القانونية ،كذلك عدم ظهور التعليمات التي تخص المراجعين مثال ذلك تزوير النقود ،والضرائب وتزوير الشهادات .

– نهب المال العام : استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري غير قانوني من خلال الصلاحيات التي تمنح للموظفين كما هو الحال في تهريب النط وادخال السلع غير صالحة للاستعمال او منتهية الصلاحية من المنافذ الحدودية .

– انحرافات سلوكية : وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي، ومن أمثلتها الاشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع .

– الاختلاس : والتي يقوم بها الموظف او عدد من الموظفين في سرقة ممتلكات تابعة للدولة ،والتلاعب في السجلات المحاسبية من اجل التغطية على هذه السرقات تأخير المعاملات في دوائر الجنسية والتقاعد من اجل الحصول على بعض الاموال لتسريع في انجاز المعاملات ،(**القصير ،2017 ،2**) .

– الرشوة : وهي الصورة التي قد تدفع الرشوة من صغار الموظفين الى المسؤول عن بعض الاعمال ومنها المشاريع الاستثمارية للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية ، وهي نوع من المشاركة في ريع الفساد او قد تدفع الى من هو ادنى في السلم الوظيفي ثمنا لتغطيته على السرقات الكبرى التي تحدث في المؤسسات الرسمية .

– المحاباة : وهذا المظهر من الفساد هو الصلاحيات الممنوحة للشخص بحكم وظيفته وخاصة في الدول النامية ويعتمد هذا النوع في التساهل مع اقاربه أو معارفه على حساب الانظمة والتعليمات .

– التقصير في الامتناع عن اداء العمل أو عدم أدائه بدقة وامانه ،وهو ضياع حق الدولة المالي نتيجة هذا الامتناع ،الذي يترتب عليه ضياع للوقت والجهد الذي يقوم به الموظف في المؤسسات الحكومية .

– المحسوبية : أي امرار ما تريده العوائل المتنفذة او التنظيمات أو المناطق والأقاليم من خلال نفوذهم دون استحقاقهم في تنفيذ بعض القوانين (**حسين ،2014، 130 – 131**) .

– الوساطة : وهي إحالة العقد أو إشغال المنصب ،وكذلك هي تدخل شخص ذي مركز وظيفي لصالح من لايستحق التعيين ،كذلك الذين يدفعون الرشاوي بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو اعفاء ضريبي لمدة طويلة من خلال الاحتيال الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين على الوظيفة العامة(**محمد،2007 ,5**) .

3.1. مفهوم الاستثمار : يعتبر الاستثمار ،وخاصة الاجنبي هو انتقال رؤوس الاموال ومختلف الموارد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية بين الدول عبر الحدود،والذي يستهدف من هذا الاستثمار تعظيم المنافع والارباح . وقد عرف الاستثمار وخاصة الاجنبي المباشر من قبل الانكتاد ،على انه الاستثمار الذي يمتد الى فترة معينة يتفق عليها بين الطرفين الدولة المضيفة ،والشركات الاستثمارية ،وهذا الاستثمار يعكس سيطرة وموقف المستثمرين الاجانب من خلال القوة التصويتية التي تنعكس من خلال الحصة التي يحصل عليها المستثمر والتي لاتقل عن (10%) من اسهم المشروع الاستثماري في الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي : ويعرف الاستثمار المباشر كذلك على انه الحصة الثابتة التي يحصل عليها المستثمر الاجنبي المقيم في اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية . ولهذا فان معيار الاستثمار هو امتلاك المستثمر الاجنبي (10%) من الحصة في اسهم رأس المال في المشروع الاستثماري ،وهذه النسبة تجعل من المستثمر له الحق في الاراء والتصويت حول المشاريع الاستثمارية في الدولة التي تستقبل الاستثمار ورؤوس الاموال من المستثمرين الاجانب (**الشمري ،2017، 663**).

وهناك بعض الملاحظات حول تدفق راس المال الاجنبي إلى الدول المضيفة للاستثمارات يؤدي الى مزاحمة الاستثمارات المحلية من خلال المنافسة في اسواق المنتجات المصنعة من قبل الشركات الاستثمارية،وكذلك الاسواق المالية . ومن الناحية الايجابية فان الاستثمارات الاجنبية سوف تعمل على توسيع الشركات المحلية عن طريق التكامل في طريقة زيادة الانتاجية والانتاج عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة ،اما راس المال البشري المحلي سوف يكتسب الخبرات والمهارات من خلال التعايش مع الخبرات الاجنبية التي تنقلها الشركات الاستثمارية الى الدول المضيفة (**Borensztein 1997,117،And others**) .

4.1. اسباب الاستثمار

ان احدى اسباب الاستثمار للشركات الاجنبية الاستثمارية هو تحقيق العوائد ،كذلك الرغبة في التوسع والنمو ،كذلك الاستغلال التجاري من اجل الحصول على الاسواق في الدول المضيفة لتصريف المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية . كذلك فان عجز السوق المحلية عن تحقيق الاهداف المشروع الاستثماري التجاري في التوسع والنمو يؤدي الى التوجه نحو الاستثمارات الخارجية من خلال الشركات متعددة الجنسيات ،من اجل التقليل من مخاطر الاقتصاد الريعي ،وهذا يتم من خلال تنويع مصادر الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية (**فتحية ،وسفيان ،2014، 87-88**) .

ان من اهم اسباب جذب الاستثمارات الى الدول المضيفة ،لابد ان يكون هناك مناخ استثماري ملائم لجذب المستثمرين ومنها الاستقرار السياسي والاقتصادي والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية وتقديم الحوافز والضمانات للاموال التي تستثمر في المشاريع الصناعية والزراعية وكذلك الخدمية ،والربح ,وان يكون هناك توافق بين الاهداف والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة ونوعية الاستثمارات(**عبد القادر ،2012 ،237**) .

وعليه فان مواجهة احتمالات في اتساع الاسواق,وزيادة الطلب لابد من تشجيع الاستثمارات الاجنبية نتيجة الاسباب التالية (**Shearn ,2011,6**) :

- ان احدى اسباب جذب الاستثمارات من اجل بناء رأس المال الاجتماعي ،والتقدم العلمي والتكنولوجي في الانتاج .

- الاستثمار بدافع تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ،توفر الموارد البشرية الماهرة .

- وفرة راس المال المتاح لجذب الاستثمارات وتوفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

- تنويع مصادر الدخل عن طريق تنويع الاستثمارات الاجنبية ،وزيادة القدرة المالية للدول المضيفة .

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة ،اذ ان هذا التمويل لابد من استثماره من قبل المستثمر في المشاريع الاقتصادية التي يمكن ان يحصل على الارباح من خلال عملية التشغيل الكاملة للمشروع الانتاجي . ومن الممكن ان تكون هناك شراكة استثمارية بين الشركات المحلية والاجنبية من خلال اتباع النهج الاقتصادي في الاستثمار ،وكذلك الحصول على البيانات الدقيقة للمشروع من بداية انشاء المشروع وحتى بداية الانتاج ،والحصول على الاسواق المحلية والخارجية لتصريف المنتجات التي تنتج في المشروع المشترك من اجل ضمان حصة الشركات الاجنبية في هذا المشروع الاقتصادي (**Aranguna 8،2021**) .

لقد اصبح للاستثمار الاجنبي اهمية اساسية خلال العقدين الماضيين،وخاصة في الدول النامية ،نتيجة تزايد الاهتمام من العديد من هذه الدول في جذب المزيد من الاستثمارات ،وتعمل الدول في تحسين مناخها الاستثماري من اجل تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال اتباع السياسات الاقتصادية الناجحة **Noy**،(**Khaliq and 2007,1**).

وعليه فيمكن تقييم الفوائد للدول المضيفة من خلال اتباع سياسة جذب الاستثمارات ،وذلك من اجل تنويع مصادر الانتاج ،وادخال التقنيات الحديثة ،والقضاء على الاقتصاد الاحادي الجانب من خلال تنويع الاقتصاد ،والتقليل من كلف الاستيراد للسلع التي تستورد من الخارج ،والحصول على الخبرات الاجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية(**Asian Development Bank 2013,14**) .

2.الفساد المؤسساتي واثره على الاستثمار في العراق

توجد العديد من الطرق غير المباشرة التي تكشف عن الفساد ومدى تفشيه في مختلف المؤسسات اوبمجتمعات . لذلك فلايوجد مقياس مباشر للفساد الا ان تعدد الممارسات الفاسدة فانها تعتمد في الكشف عن الفساد بالطرق المتعددة منها : التقارير والاحصاءات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية والصحف والمجلات وشبكات الانترنت ودراسة حالات من الإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها كإدارات الجمارك والشرطة، إلى جانب الاستبيانات العامة التي يقوم بها بعض الباحثين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تختص بمكافحة الفساد (**جواد ,2018 ,3**) .

وعليه فإن الفساد المؤسساتي سوف يترك جملة من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية ومنها مايلي (**القريشي ,2012 ،2**) .

– ان الفساد المؤسساتي يسيء إلى مصداقية الدولة ويمثل تهديداً للامن الوطني . حيث تعمل الدول ،وخاصة النامية على جذب الاستثمارات الاجنبية من اجل تطوير البنية التحتية من قبل المستثمرين الاجانب . اذ ان الفساد الاقتصادي في المؤسسات الرسمية يعمل على اعاقة عملية التنمية الاقتصادية .

ز – ان الفساد وخاصة المالي يؤدي الى حرمان السكان من مقومات العيش في رفاهية وازدهار.

أ – يحصل المتنفذين في الدولة ومن خلال الموظفين الذين يعملون لصالحهم على الارباح المالية ،واذي ينعكس في رفع تكلفة الحصول على الخدمات العامة ،ويعد الفساد الضريبة التي يدفعها الفرد والمجتمع ،كذلك يعيق الفساد المؤسساتي الاستثمارات نتيجة انخفاض العائد على الاستثمار وخاصة الاجنبي المباشر .

ب –يؤدي الفساد وخاصة في المؤسسات الحكومية الى تقليل ايرادات الخزينة العامة ويحرمها من موارد تحتاجها الدولة في الانفاق على تطوير الخدمات العامة .

ج – يؤدي الفساد المؤشاتي الى ضعف الاداء في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثمَ يضعف النمو الاقتصادي لكل دولة ينتشر فيها هذا النوع من الفساد .

د – يؤثر الفساد وخاصة المالي والاداري الى عدم العدالة في توزيع الدخل والثروات لصالح افراد المجتمع ويستفاد من ذلك الذين يحتكرون السلطة ومن يتبعهم من المقربين وهذا مايؤدي الى زيادة الفوارق الطبقية .

ي – يؤدي الفساد المؤسساتي الى عرقلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الانتاجية منها والخدمية من خلال التلاعب بالمواصفات وتأخير عملية انهاء المشاريع التي تخدم الفرد والمجتمع .

ان معرفة مقدار التغير في وجهات النظر عن ظاهرة الفساد في المجتمعات ومنها النامية ،وكما ان هناك نظرالمجتمع العراقي حول المستوى في الفساد في المؤسسات مختلفة في كل سنة ،نشير الى ان هناك مقياس(ليكرد)الخماسي التدرجي ،وهو يتوزع من حقل

الاجابة(فاسد للغاية)الى اقل وزن والذي يعطي الدرجة (1) التي تمثل الاجابة (لغير فاسد إطلاقاً) . اما اعلى وزن في المقياس ،والذي يعطي (5) درجات التي تمثل (اقل فسادا) ،اما الوسط للمقياس سوف يكون (3) درجات وهو المتوسط الاداء.وعند وتقييم الدرجة التي يحصل عليها,من الاجابات في استبيانات عينة من الافراد في احدى الدراسات,حيث ان الوسط الفرضي هو عبارة عن المتوسط في اعلى درجة القياس(5)واقل درجة في القياس(1)درجة ومن خلال ذلك فان معادلة القياس هي(5 + 1 \ 2 = 3).اما التحليل الذي يخص درجة القطاع النهائية سوف يكون كما يلي (**عويد ،2016 ،194**) : ويبدأ من(3.40) الى(4.19)تشير الى فاسد. ومن (2.60) الى(3.39) تشير الى درجة فساد متوسطة. ومن (1.80)الى(2.59) تشير الى غير فاسد. من(1)الى(1.79) تشير الى غير فاسد اطلاقاً.

إن الفساد المؤسساتي والذي يعد استغلال المنصب الاداري ،وكذلك اساءة استخدام السلطة من الجهات المؤولة في الدولة ،وهذا مايزيد من سيطرة القطاع العام على الانشطة الاقتصادية المختلفة . حيث ان ذلك يظهر عن طريق تعطيل وتأخير الاجراءات الادارية من اجل انجاز عمل معين للاستفادة الشخصية من ذلك النشاط من خلال تقديم الرشوة ، وكذلك تعيين الموظفين على وفق المبدأ العلاقات العائلية والقبلية . وعليه فان الفساد المؤسساتي فعندما ينتشر في مفاصل الدولة واجهزتها الاداري ،ومؤسساتها الاقتصادية هذا مايؤدي الى تعطيل الأداء الاقتصادي ،حيث ان هذه الظاهرة عندما تنمو وتتزايد فان سبب ذلك هي عوامل شخصية من قبل المتنفذين في المؤسسات الحكومية الرسمية ،حيث تساهم هذه الظاهرة في انخفاض الكفاءة في الاقتصاد العام. وان الموارد الطبيعية التي تتخصص اللاستثمارات تزيد تكلفتها وتنخفض ايراداتها وهناك بعض الاثار الاقتصادية التي تتعلق بهذه الظاهرة ومنها مايلي (**جواد ،مصدر سابق ،4**) :

– اثر زيادة التكاليف : ان الزيادة التكاليف المباشرة فان ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي من خلال رفع اسعار السلع ،او تستورد باقل من السعر المحلي وهذا مايؤثر على الانتاج المحلي . -- الاثار الجانبية للفساد المؤسساتي : – من خلال هذه الاثار نجد ان هناك علاقة عكسية ما بين الفساد المؤسساتي وبين الكفاءة الاقتصادية في الاجهزة الحكومية والاستثمار فانتشار الفساد يؤدي الى التقليل من الكفاءة الاقتصادية والاستثمارات وخاصة الاجنبية ،وتزيد هذه الظاهرة من معدلات الفقر والبطالة والجريمة . -- يؤثر الفساد على نوعية ,وحجم الموارد الاستثمارية الأجنبية :– تؤثر في التقليل من إمكانية نقل المهارات والتكنلوجيا الحديثة ، ويضعق تدفق العديد من الاستثمارات ،كذلك تأثيره على على الضرائب والرسوم التي تستحصل من الافراد والمنافذ الحدودية والمطارات والموانىء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

سوف نستعرض في الجدول (1) تنفيذ أوامر التوقيف القضائي التي تصنف على وفق جريمة الفساد في العراق . فقد كانت اعلى نسبة في نوع جريمة الفساد المؤسسات في الجرائم المتفرقة,وكانت نسبتها (37,18%) ,وتأتي ثانيا الاضرار المتعمد بالمال العام وكانت نسبتها (22,60 %).واقل نسبة فقد كانت في التزوير في مختلف الوثائق الرسمية,ومن خلال ذلك فان الفساد ينتشر في المؤسسات الرسمية,وهذا مايعيق تدفق الاستثمار .

جدول رقم (1) تنفيذ أوامر التوقيف القضائي لعام 2023 التي تصنف على وفق جريمة الفساد في العراق

نوع الجريمة	العدد	النسبة%
التزوير	39	1,64
الاهمال	71	2,99
الاختلاس	284	11,97
الاضرار المتعمد بالمال العام	536	22,60
تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	368	15,52
الرشوة	193	8,14
اخرى	881	37,14
المجموع	2372	% 100

المصدر : هيئة النزاهة (2023) ،التقرير السنوي لهيئة النزاهة ،العراق ،ص 37 .

اما الجدول (2) التالي فأنه يوضح معدل البطالة في العراق نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة ،وكذلك الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية ففي عام 2022 احتل العراق التسلسل (14) من بين الدول العربية في معدل البطالة وكانت نسبة البطالة تصل الى (15,5%) ارتفعت في عام 2023 الى (15,7 %) ،وهذا يدل على ان الفساد المؤسساتي يؤثر في منع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية من اجل الحد من ظاهرة البطالة .

جدول رقم (2)معدل البطالة في الدول العربية ومن ضمنها العراق لعامي 2022-2023 (نسبة مئوية)

الدولة	التسلسل	2022	2023
قطر	1	0,1	0,1
البحرين	2	1,4	1,4
الكويت	3	2,5	2,5
سلطنة عمان	4	2,3	2,5
الامارات	5	2,8	2,7
السعودية	6	2,6	2,6
مصر	7	7,0	7,0
سوريا	8	9,6	9,5
المغرب	9	10,5	10,5
موريتانيا	10	11,1	11,2
الجزائر	11	11,6	11,6
لبنان	12	12,6	12,8
اليمن	13	13,6	13,3
العراق	14	15,5	15,7
تونس	15	16,1	16,1
الاردن	16	17,9	17,7
السودان	17	18,7	18,5
الصومال	18	20,0	20,4
ليبيا	19	20,7	20,5
فلسطين	20	25,7	28,0
جيبوتي	21	27,0	28,0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2023),نشرة ضمان الاستثمار،العدد (4) الكويت,ص 19 .

اما الجدول (3) التالي فانه يوضح عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية المتلكئة . لقد شهد الاقتصاد العراقي لعام 2019 بالمزيد من المشاريع الاستثمارية المتلكئة فقد كان عدد هذه المشاريع تصل الى (2736) مشاريع استثمارية متلكئة ،وتصل قيمتها تصل الى (16,227,930,298) دولار ،وقد كانت عدد القضايا الجزائية التي تخص المشاريع الاستثمارية بلغت (644) قضية جزائية بين هدر للاموال والفساد ،وتأخير انجاز المشاريع بسبب عدم الاستقرار الامني واحتلال داعش الى بعض المناطق العراقية .

جدول رقم (3) قيمة وعدد المشاريع الاستثمارية المتلكئة للفترة (2018-2022) في العراق

السنة	عدد المشاريع المتلكئة	قيمة المشاريع الاستثمارية المتلكئة		عدد القضايا الجزائية المفتوحة
		دينار عراقي	دولار امريكي	
2018	2736	16,455,290,348,823	16,227,930,298	644
2019	1600	12,261,957,481,362	1,941,398,559	363
2020	26	576,967,456,420	348,388,432	26
2021	290	1,882,277,319,387	1,142,332,885	64
2022	164	480,375,834,672	507,589,932	82
المجموع	4816	31,656,768,440,619	20,167,640,106	1179

المصدر :هيئة النزاهة ،التقرير السنوي لهيئة النزاهة ،العراق ،2023 ،ص 16 .

وتركيز الدولة على القضاء على الارهاب وتحرير المناطق العراقية . اما في عام 2022 فقد انخفض عدد المشاريع المتلكئة حتى بلغت (164) مشروع ,وانخفضت قيمة المشاريع الى (507,589,932) دولار ،وقد انخفضت عدد القضايا الجزائية حتى بلغت (82) قضية جزائية ،لقد انخفض عدد المشاريع المتلكئة وهدر المال العام نتيجة المتابعة القبض على المقصرين ،ومن خلال هيئة النزاهة العراقية . اما مجموع خلال فترة الدراسة فقد بلغت (4816) مشاريع متلكئة ،وقد بلغت قيمتها الاجمالية (20,167,640,106) دولار ،وكان مجموع القضايا الجزائية بلغت (1179) قضية جزائية .اما الجدول (4)التالي الذي يوضح نسبة وقيمة التدفقات الاستثمارية في العراق فقد كانت صافي نسبة التدفقات الاستثمارية منخفضة في فترة الدراسة . حيث بلغت (0,10) من اجمالي الناتج المحلي ،وكانت صافي التدفقات وهذا يؤكد ان البئية العراقية طاردة للاستثمارات نتيجة الفساد المؤسساتي المنتشر في القطاعات الاقتصادية . كذلك منخفضة حيث بلغت (-2,86 و -2,09) مليار دولار بين عامي 2020 و 2022 . امانسبة الاستثمارات من الناتج المحلي فقد كانت منخفضة وقد بلغت نسبتها بالسالب . وعليه فان العراق ومن خلال عدم تدفق الاستثمارات الاجنبية نتيجة ارتفاع المخاطر

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الامنية فان مناخ الاستثمار في العراق غير مشجع في جذب المزيد من الاستثمارات ،حتى وان الدولة العراقية عملت على تشجيع المستثمرين الاجانب للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين ولكن دون جدوى .

جدول رقم(4)تدفق نسبةالاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي للفترة2020-2022 العراق

السنة	2020	2021	2022
نسبة صافي تدفق الخارجة للاستثمار من اجمالي الناتج المحلي %	0,10	0,10	0,10
صافي التدفقات الاستثمارية الوافدة بالاسعار الجارية (مليار دولار)	2,86-	2,64-	2,09-
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي %	1,60-	1,30-	0,70-

المصدر :البنك الدولي (2023) ،تدفق الاستثمار الاجنبي العراق،بنك البيانات,الولايات المتحدة ص 1 .

اما الجدول(5)التالي فانه يبين اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق ،حيث ان (95%) من اجمالي الصادرات من النفط الخام ،وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ،وان اغلب الايرادات النفطية تذهب الى الميزانية التشغيلية . ففي عام 2020 بلغت قيمة الصادرات (47,884) مليون دولار ،وفي عام 2021 ارتفعت قيمة الصادرات نتيجة زيادة الانتاج النفطي واسعار النفط الخام في الاسواق العالمية . اما قيمة الاستيرادات فقد بلغت (15,398) مليون دولار عام 2020 ،وانخفضت الاستيرادات الى (13,967) مليون دولار عام 2021 ،اما الميزان التجاري فقد كان هناك فائض حيث بلغت قيمته (+32,486) مليون دولار عام 2020،ارتفع فائض الميزان التجاري الى (+69,868) مليون دولار ،وهذا يؤكد على ان الاقتصاد العراقي يمكن ان يكون من الاقتصادات الناهضة بعد القضاء على الفساد في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ,وبذل الجهود في جذب المزيد من الاستثمارات من اجل تنويع الاقتصاد

جدول رقم (5) اجمالي الصادرات والاستيرادات لعامي 2020-2021 في العراق (مليون دولار)

السنة	2020	2021
الصادرات	47,884	83,835
الاستيرادات	15,398	13,967
الميزان التجاري	+32,486	+69,868

المصدر : وزارة التخطيط (2023) ،الجهاز المركزي للاحصاء ،احصاءات التجارة الخارجية ،العراق .

لقد كانت الاموال المحافظ عليها والمستردة من الفساد المؤسسات في العراق ،يلاحظ ان هيئة النزاهة العراقية تتابع بشكل مستمر هدر المال العام والسرقات القبض على الفاسدين من خلال الرشاوي او الاخبار عن قضايا الفساد لذلك فقد انخفض مستوى الفساد في المؤسسات الحكومية ،حيث ان الاموال التي منع اهدارها بلغت (648,503,205,017) دينار عراقي ،كذلك (481,575,427) دولار امريكي في عام 2020 . ارتفعت الاموال التي تم منع هدرها والتي بلغت (2,148,825,456,136) دينار عراقي ،نتيجة المتابعة من قبل هيئة النزاهة . اما الاموال التي استردت الى خزينة الدولة فقد وصلت الى (3,460,618,541) دينار عراقي ،و(352,431) دولار امريكي عام 2020 ،ارتفعت الاموال المستردة الى (32,859,836,754) دينار عراقي عام 2022 . وقد كانت الاموال التي صدر امر قضائي بردها بلغت (50,423,208,991) دينار عراقي ،و(3,100) دولار امريكي عام 2020 ،ارتفعت الاموال التي صدر حكم قضائي بردها حتى بلغت (67,888,642,160) دينار عراقي عام 2022 . الاموال التي ضبطت عام 2020 فقد وصلت الى (206,942,400) دينار عراقي ،و(3,400) دولار امريكي ،ارتفعت الاموال التي ضبطت من الفاسدين نتيجة المتابعة التحري من قبل هيئة النزاهة حتى بلغت (626,291,250) دينار عراقي عام 2022 . وقد كان مجموع الاموال التي ضبطت والمستردة خلال فترة الدراسة وصلت الى (702,593,974,949) دينار عراقي ،و (481,934,358) دولار امريكي في عام 2020 ،ارتفعت الاموال الى (2,250,200,226,300) دينار عراقي (**هيئة النزاهة ،2023 ،وصفحات متعددة**) .

وهذا يدل على ان الدولة العراقية ومن خلال هيئة النزاهة تبذل جهود كبيرة في القضاء على الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية من اجل خلق بيئة استثمارية ممكن ان تنهض بالاقتصاد العراقي الى تنوع مصادر الدخل من خلال جذب المزيد من الاستثمارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية .

3.معالجة الفساد المؤسساتي في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد العراقي

يعد العراق من الدول الريعية الذي يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة حيث تصرف هذه الاموال الى الموازنة التشغيلية التي يمكن ان تكون نسبتها (75%) من الموازنة العامة ،والموازنة الاستثمارية تحصل على (25%) . كما ان الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية نتيجة افتقار الاقتصاد الى التنوع في الايرادات ،حيث ان الفساد الاداري والمالي ينمو في المؤسسات الرسمية ،مما يمنع من زيادة الانتاج وتنويع الاقتصاد . وعليه فان اسلوب الموازنة لاتنعكس من خلال جدوى النفقات ،وانما في حجم النفقات التي تذهب اغلبها في الهدر المال والفساد ،وهذا يأتي نتيجة عدم جدية الرقابة والكفاءة في مراقبة الانفاق في الموازنة العامة ومنها الموازنة التشغيلية والاستثمارية . ان التسرع في تنفيذ خطة العمل طويلة الامد للحد من الفساد المؤسساتي في العراق ،والقضاء على منابعة ومنع استدامته ،يمكن أن يكون من خلال مايلي (**سالم ،2017 ،472 – 485**) .

– صياغة النظام الداخلي وتأسيس اكاديمية عراقية من اجل مكافحة الفساد المؤسساتي .

– مكافحة شاملة ومشتركة بين مختلف التخصصات ذات الاختصاص بظاهرة الفساد المالي والاداري ، مع مراعاة المهنية في مبدأ الوفاء الاكاديمي في أعلى المعايير المتبعة.

– العمل على قياس مقدار درجة الفساد ،وتعزيز القدرة على محاربته ولحد منه .

– تعزز مشاركة هيئة النزاهة مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ،من خلال بناء شراكة الفاعلة مع الاختصاصات في مجال مكافحة الفساد .

– تدريب الموظفين عن كيفية معالجة الفساد في مؤسسات الدولة،وبناء استراتيجيات مكافحة الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية

– ضمان ملائمة المهارات من خلال بناء القدرات بهدف تنفيذ الالتزامات الدولية في اطار الاتفاقيات لمكافحة الفساد من قبل الأمم المتحدة .

– تعزيز الشفافية ومبادرات الحوكمة الرشيدة في ضمان استعادة الاموال العامة ،ومتابعة المفسدين في مختلف دول العالم .

– الاصلاحات في النظام الضريبي عن طريق الوضوح في القوانين الضريبية في مختلف القطاعات الاقتصادية ،ويمكن معرفة مبالغ الضرائب من قبل الافراد من خلال الانترنيت .

– لابد من زيادة رواتب وتقديم الحوافز الى موظفي دوائر الضرائب في العراق ،حتى لاتكون هذه الوظيفة عرضة للفساد .

– تدريب المكلفين وموظفي الضريبة بدفع الضريبة فتح دورات ، تظهر أهمية المال العام والضرائب ودفعها وجبايتها ، وتأثير الوضع المالي بالدولة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

– العمل بالبند الثاني من المادة (28) في الدستور العراقي ، والتي تتضمن اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب التي تفرضها الدولة ، والتي تكفل عدم المساس بالحد الادنى في مستوى المعيشة ،حتى يمكن تحقيق المساواة والتوازن بين افراد المجتمع .

– فرض الضريبة بشكل تصاعدي من (3 %) لتصل الى (250) الف دينار عراقي و(5%) حتى تصل من (250)حتى تصل الى (500) الف دينار عراقي ،وفرض ضريبة بنسبة (10%) تبدأ من (500) حتى تصل الى مليون دينار عراقي ،وفرض ضريبة بنسبة (15 %) لتبدأ من مليون دينار عراقي وصاعدا.

– اصلاح المؤسسات الحكومية وخاصة الجمركية واداراتها للحد من الفساد الذي يؤدي الى خفض الرسوم الجمركية ،وتهريب مختلف البضائع الى داخل وخارج الدولة في هذه المؤسسة الاساسية التي تساهم عملية التنمية ، والتي تتعامل مع الصادرات والواردات من التجارة الخارجية تتعامل مباشرة مع التجارة الخارجية (**عبد الرضا ،وعواد ،2012 ،9-11**) .

– العمل بالإجراءات الجمركية في ضوء الشفافية في توضيح ومعرفة القوانين والمعلومات من خلال توظيف الاداريين الذين لديهم خبرة وظيفية في المجال الجمركي ،وبناء علاقات عمل وثقة متبادلة بين ادارة الجمارك ورجال الاعمال والشركات الاستثمارية .

– تطبيق الية المخاطر التي تمكن ادارة الجمارك من بناء النظام المبكر قبل وقوع المخاطر من اجل حماية الاسواق والاقتصاد من مختلف الجرائم الاقتصادية .

– التنسيق بين المؤسسات الحكومية والهيأة الجمركية للعمل على ضمان الحد من الفساد بمختلف اشكاله وصوره من خلال خفر السواحل وحرس الحدود ،وكذلك المؤسسات الحكومية المختلفة ،من اجل السيطرة على المواد الداخلة والخارجية من الموانىء والمنافذ ،كالمواد الغذائية والادوية التي من الممكن ان تضر بالصحة العامة .

– العمل على مكافحة التهريب من خلال تفعيل دور المحاكم الخاصة بالجمارك ،وتزويدها بأحدث الاجهزة التي يمكن ان تكشف التلاعب والغش الذي يحصل في المواد الداخلة للعراق .

– الحد ظاهرة البطالة والفقر من خلال توفير فرص العمل المنتج ،ووضع العاملين المختصين كل حسب اختصاصة من اجل القضاء على ظاهرة الفساد المؤسساتي ،والمراقبة المستمرة للعاملين في المؤسسات الحكومية التي يمكن ان تحصل الدولة منها على الايرادات .

– منع استمرار الرئيس الاداري كالوزير والمدير العام ،أو رئيس الهيئة في منصبة مدة غير محددة ، لان ذلك سوف يكون مدعاة للفساد المالي والاداري ،وتشكيل اللجنة الخاصة باموال المسؤولين والموظفين من خلال شعار (من اين لك هذا) ، بعد اجراء الكشوفات المالية من بداية عمل الموظف حتى نهاية خدمته في العمل الوظيفي (**العكيلي ،2008 ،29-30**) .

– لابد من وجود أحكام قوانين وتشريعات التي توفر الحماية للمبلغين عن الفساد المؤسساتي من خلال الاعلام او المواطنين ،من اجل منع تكرار هدر المال وكذلك الرشاوي ،والاختلاسات التي تحدث في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

– من اجل حماية المبلغ لابد من توفير قوانين تردع المخالفين من خلال وجود سلطة مركزية يمكن لها حماية الافراد المبلغين وتطبيق القوانين بشكل متساوي على الجميع ،كذلك تطبيق وتوضيح قوانين الاستثمار ،وان تكون هناك مفاضلة بالشركات الاستثمارية عن طريق الحوكمة الشفافية.

– الاتجاه بإرساء التوازن في اعطاء المعلومات والضمانات والحوافز للشركات الاستثمارية المختلفة من اجل ضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية بشكل صحيح ومتوازن مع المدة المقررة ،ومنع الشركات الاستثمارية الوهمية من الدخول في المناقصات في المشاريع من خلال جمع المعلومات الصحيحة عن الشركات والمستثمرين(**كاردونا ،2016 ،13-16**) .

– التحقق من تضخم اموال بعض الموظفين الصغار ،والاتجاه في استجوابهم من حيث الموقع الذي يستغله في وظيفته .

– الاهتمام وتشجيع هيئة النزاهة في متابعة الفاسدين في الخارج واسترجاع الاموال العامة من خلال الاتفاقات التي يعقدها العراق مع الجهات الرسمية العالمية في مكافحة الفساد .

– العمل على جعل مناخ الاستثمار في العراق جاذب الى مختلف الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي ،والحد من الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية (**جبير ،وحميدي ،2021 ،30-35**) .

الخلاصة :

لقد تمت من خلال الدراسة عرض بين الفساد في المؤسسات الحكومية والاستثمار الاجنبي المباشر ،فهناك علاقة عكسية فكلما يزيد الفساد تكون الدولة المضيفة طاردة للاستثمارات ،والعكس صحيح .

- **النتائج :**

لقد توصلت الدراسة إلى ان الفساد المؤسساتي لايمكن القضاء عليه ولكن يمكن الحد من انتشاره ،من اجل جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ،وقد ابرزت مجموعة من النتائج التي تمثل الجانب النظري ،وكذلك الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالات الفساد المؤسساتي في العراق ،وعدم جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق ،ومن خلال ذلك يمكن عرض النتائج كما يلي:

– نستنتج من الدراسة ان الفساد انتشر في مختلف المؤسسات الحكومية في العراق نتيجة ضعف الرقابة الحكومية بعد احتلال العراق من قبل امريكا عام 2003 ،حيث ان هذه الظاهرة تعد من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

– الفساد المؤسساتي باشكال مختلفة ومنها هدر الاموال العامة ،والرشوة والمحاباة والواسطة كذلك يأتي على شكل مشاريع استثمارية وهمية وعن طريق غسيل الاموال التي تهرب الى الخارج عن طريق التحويل الالكتروني من خلال المؤسسات المصرفية الرسمية وغير الرسمية.

– القضاء على الفساد في مختلف المؤسسات في العراق يحتاج الى قرارات سياسية وقضائية صارمة مبنية على تحقيق الصالح العام ،والعدالة ،والتطبيق ،والتعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة السلبية .

– إن من أهم أسباب الفساد المؤسساتي نتيجة عدم المحاسبة والمراقبة على الموظفين والمسؤولين في المؤسسات الحكومية في اهدار المال العام .

- **الاقتراحات:** وقد تم تقديم بعض المقترحات وكما يلي:

– نقترح ان يكون هناك تحقيق توازن اقتصادي كبير من اجل رفع المستوى المعاشي في العراق واختيار الشخص المناسب والمتخصص في المكان المناسب من اصحاب التخصص ،سواء كان موظفاً في مؤسسات الحكومية ،ام من احد طبقات المجتمع العراقي من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي .

– نشر الوعي الديني وتأكيد أهمية الأمانة بصورة عامة والأمانة الوظيفية بشكل خاص والقانونية في دوائر الدولة العراقية ،ولاسيما في المدارس والجامعات والمساجد للتعريف بحالات الفساد في المؤسسات الحكومية .

– تحسين مناخ الاستثمار في العراق من خلال الحد من الفساد والاستقرار الاقتصادي والسياسي ،من اجل جذب مختلف الاستثمارات من اجل تنويع الاقتصاد العراقي .

– الاهتمام بالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ،والاعلام المحايد من اجل التمكن من بناء قدراتها وزيادة مشاركتها في مبادرات مكافحة الفساد المؤسساتي في العراق .

–العمل في اصلاح القوانين التي تخص النظام الضريبي في العراق لمنع التهريب الضريبي والتقليل من الرشوة من اجل جذب المزيد من الاستثمارات ,من خلال تقليل الروتين الذي يعمل على تأخير العقود الاستثمارية ،واعطاء الضمانات والامتيازات للمستثمرين الاجانب من اجل الاسراع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية .

الإحالات والمراجع

- **الكتب**

--- الزيادي ،حسين عليوي ناصر (2023) ،الفساد المالي والاداري في العراق (رؤية جغرافية – سياسية) ،مركز الرافدين للحوار,الطبعة الاولى بيروت\النجف الاشرف،العراق ،ص26.

--- عباس ،سمير عبود ،وعباس ،صباح نوري (2008) ،الفساد الاداري والمالي في العراق ،مظاهره أسبابه ،ووسائل علاجه ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،هيئة التعليم التقني ،العراق،ص2-3 .

--- مهدي ،ساهر عبد الكاظم (2010) ،الفساد الاداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة،قسم التفتيش الاداري ،العراق ،ص 1-9 .

- **المجلات العلمية**

--- جبير ،علي سعدي عبد الزهرة ،وحميدي ,احمد عبد الجبار حميد (2021) ،دور الهيأت المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة أنموذجا) ،مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد (5) ،العدد (1) ،الجزائر ،ص 30 – ص35 .

--- حسين ،سمر عادل (2014) ،الفساد الاداري ،أسبابه ،آثاره وطرق مكافحته ،ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته ،مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ،هيئة النزاهة العدد السابع،العراق ،ص 130 – 131 .

--- سلمان ،هيثم عبد الله (2015) ،دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ،العدد 25 ،البصرة ،العراق ،ص 5-6.

--- سالم ،عماد عبد اللطيف (2017) ،الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة ،محاولة للخرج من الحلقة المفرغة للاستدامة(1974 – 2015) ،مجلة الغري,المجلد (14) ،العدد (3) جامعة الكوفة ،العراق ،ص472 - ص485 .

--- فتحية ،بكطاش ،وسفيان ،مقلاتي (2014) ،المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر ،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ،العدد (21) ،الجزائر ،ص 87-88 .

--- عبد الرضا ،نبيل جعفر،وعواد ،محمد جاسم (2012)،استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي ،مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة الكربلاء ،المجلد (1) ،العدد (3) ،جامعة كربلاء ،العراق ,ص 9-11.

--- عويد ،غزوان رفيق (2016) ،دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية ،مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ،العدد (9) ،العراق ،ص 194 .

--- عبود ،علي سكر(2010) ،تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري ،دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد (12) العدد (1) ،القادسية ،العراق ,ص121-122 .

--- عبد القادر ،مدادي (2012) ،دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة الى البلدان العربية ،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد (7) ،الجزائر ،ص 237 .

--- كرو ،ابراهيم علي ،وعبدو ،احمد محمد (2017) ،علاقة الفساد السياسي بالارهاب (العراق نموذجاً 2003 – 2014) ،المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ،المجلد (6) ،العدد (1) ،العراق ،ص 203 .

- **التقارير والكتب الرسمية**

--- البنك الدولي (2023) ،تدفق الاستثمار الاجنبي العراق،بنك البيانات ,الولايات المتحدة ،ص 1 .

--- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2023) ،نشرة ضمان الاستثمار ،العدد (4) الكويت،ص 19. ---

هيئة النزاهة (2023) ،التقرير السنوي لهيئة النزاهة ،العراق ،ص16- ص37 .

--- العكيلي ،القاضي رحيم حسن (2008) ،قاضي بداءة الكرادة عضو اللجنة القانونية والاستشارية في بيت الحكمة ،العراق،ص 29-30 .

--- محمد ،سعاد عبد الفتاح (2007) ،الفساد الاداري والمالي ،مظاهره ، سبل معالجته ،هيئة النزاهة ،نشرة دورية ،العدد (3) ،العراق ,ص5 .

--- كاردونا ،فرانسيسكو (2016) ،ادلة الحوكمة الرشيدة ،مركز النزاهة في وزارة الدفاع ،النرويج ،ص 13- ص16.

-- وزارة التخطيط (2023),الجهاز المركزي للاحصاء,احصاءات التجارة الخارجية ،العراق .

* الرسائل العلمية

--- القصير ،ابراهيم خليل سلطان (2017) ،الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004 -2014) ،رسالة ماجستير ،الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،العراق ،ص2 .

- الموقع الالكتروني

--- القريشي ،مدحت (2012) ،الفساد الاداري والمالي في العراق ،أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ،شبكة الاقتصاديين ،العراق ،ص2. iraqieconomists . net

--- جواد ،فاطمة عبد (2018) ،الفساد الاداري والمالي ،وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته ،العراق ,ص3- 4. // http www. Tax. Mof . gov . iq

--- الشمري ،عبد الرحمن عبد الامير واشي (2017) ،اثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003-2014) ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،المجلد (8) ,العدد (3) ,جامعة قناة السويس ،مصر ،ص 663 .

- باللغة الانكليزية

---Asian Development Bank(2013) ,Projects Overview Overview Main areas for economic analysis investment Projects ،Saudi Arabia,p14 .

--- Amundsen . Inge (2000) ،Corruption Definitions and Concepts ،Michelsen Institute Development Studies and Human Rights ،USA ،p 2 .

---Teorell،Jan (2007) ،Corruption as an Institution: Rethinking the Nature and Origins of the Grabbing Hand،University of Gothenburg ،Sweden,p3.

---Lanyi . Anthony and Azfar . Omar (2005) ،Tools for evaluation Corruption and integrity In institutions ،United States Agency for International Development ،United States Agency for International Development،USA ،p 5.

---Aranguna . Roberto Badas (2021) ،Foreign direct investment in Spain: what is it Immediate and what is the final investment ،Statistics notes،Spain،p 8 .

---Khaliq . Abdul and Noy . Ilan(2007) ،Foreign Direct Investment and Economic Growth: Empirical Evidence from Sectoral Data in Indonesia ،Andalas University،p 1،

---Borensztein.E and others(1997) ،How does foreign direct investment affect economic growth ،Universidad de Chile Santiago،Chile,p117 .

---Shearn. Michael(2011) ،Investment checklist The art of in-depth research،John Wiley & Sons،Inc ,USA,p363